

سمعة الجامعة المغربية تحت المجهر



الخميس 22 مايو 2025 01:00 م

كتب: - علي أنزولا

مرّة أخرى، تجد الجامعة المغربية نفسها في موقع الدفاع عن سمعتها الملائمة أصلاً بعدة تهم تسيء إليها وإلى المنتمين إليها، ومن خلالها إلى سمعة البلد وصورته، لأن سمعة الدول من منارات العلم داخلها، فكم من دولة صنعت رفعتها مدارسها وجامعاتها ومعاهدها عندما تكون مراكز للبحث والعلم، تُشد إليها الرحال من جميع العالم []
جديد فضائح الجامعة المغربية قضية اعتقال أستاذ جامعي في جامعة أغادير (جنوب)، يبيع شهادات الماجستير والدكتوراه لزبائنه في شعبة من شعب القانون الجنائي بأسعار بلغت 25 ألف يورو للماجستير فقط!
وتعود القضية إلى سنتين، عندما بدأ التحري في الشكايات التي كانت تصل إلى الجهات المختصة في المغرب حول الشبهات التي كانت تحوم حول "تجارة" الأستاذ الجامعي []
وبعض هذه الشكايات كان مصيرها الحفظ، وأخرى عوقب أصحابها المبلّغون، وصدرت في حقهم عقوبات قاسية وغرامات مالية كبيرة، بعد أن أدينوا بتهمتي "الغذف والتشهير"، وغالباً بقُدرة استعمال "الأستاذ" التأثير الذي كان له على مجال القضاء، بحكم أن بعض "زبائنه" من المنتمين لأسلاكه، بحسب ما كشفت التحقيقات في قضيته []

ما تسرب من تفاصيل القضية، وهي قيد التحقيق المعمق، وبالتالي يعتبر المشتبه الأول فيها بريئاً حتى تثبت إدانته، حوّلها إلى قضية رأي عام، خاصة بعد أن كشفت التسريبات عن شخصيات نافذة حصلت على شهادات جامعية عليا مقابل مبالغ كبيرة، بينهم قضاة أحكام، وقضاة نيابة عامة، وضباط أمن كبار، ومحامون، وأساتذة جامعيون، وكوادر في وزارة الداخلية، ورجال أعمال، وبنات وأبناء أعيان وشخصيات نافذة []
وحسب ما نشرته وسائل إعلام مغربية، فقد بلغت الأموال في حساب زوجة الأستاذ المشتبه به نحو ثمانية ملايين يورو بالعملة المغربية، وقد تكشف الأيام المقبلة عن مفاجآت كبرى في هذه القضية التي أصبح لها تأثير كرة الثلج، وقد طيح رؤوساً كبيرة متواطئة أو مستفيدة من "خدمات" "الأستاذ التاجر".

وهذه ليست المرّة الأولى التي تنفجر فيها قضايا من هذا النوع داخل الحرم الجامعي المغربي، فقد سبق أن شهدت الجامعات المغربية فضائح كبيرة، اشتهرت إعلامياً في المغرب بـ"الجنس مقابل النقط"، توّظت فيها أساتذة جامعيون في جامعات تطوان وطنجة وسطات []
ولعل ما شجع على تنامي هذه المظاهر السلبية الإفلات من العقاب، والتسامح مع المفسدين والمرتشين والمترشين والمرتشين داخل الحرم الجامعي، ففي عام 2022 أصدرت محاكم مغربية أحكاماً نهائية مخففة، بالسجن بين ثمانية أشهر وسنة حبساً نافذاً، في حق أساتذة جامعيين متهمين في قضايا "الجنس مقابل النقط"!

كشفت هذه الفضائح عن أعطاب الجامعة المغربية التي تحوّلت إلى مرتع للفساد، يكثر فيها المعروض للبيع والشراء، والطالبات فيها معرّضات للتحرش والابتزاز، كل شيء بمقابل، من التسجيل بكيّلتها وشعبها، مروراً بالترشح لمناصبها، والقبول في صفوفها، والتزكيات من أساتذتها، وحتى نيل الدبلومات والشهادات العليا، بما فيها شهادات الدكتوراه، وانتهاء بالترقيات والتعيينات في المناصب العليا داخل "أسلاك" الإدارة المغربية بمختلف القطاعات، بما فيها الاستراتيجية والحساسة []
ولكن هذه ليست سوى الأعراض الظاهرة لأمراض خبيثة تنخر الجامعة والمجتمع المغربي، لأن الأمر يتعلق بأزمة فساد مستشري في قطاعات المجتمع والدولة المغربيين، تشهد عليه تقارير دولية دورية تنبّه إلى خطورة استفحاله وتجرّده []
وما الفضائح أخيراً سوى الجزء الظاهر من جبل الثلج لأزمة بنيوية عميقة تسكن كيان الجامعة المغربية، تتمثل في تبعيتها وعدم استقلاليتها، بما أن كل مناصب المسؤولية داخل الحرم الجامعي تجري بالتعيين، وليس بالانتخاب من هيئات التدريس، أو بتزكية من مجاميع علمية مستقلة، فرئاسة الجامعات وإدارة الكليات ومسؤولية الشعب لا تسند إلى أصحاب الكفاءات العلمية بقدر ما يعين عليها أصحاب الولاءات []

والمناصب التي لا تشتري داخل الجامعة لا يتبوؤها إلا من تركّهم الأجهزة الأمنية التي تعدّ تقاريرها حاسمة في تعيين المسؤولين من الرئيس إلى العميد، وحتى مسؤول الشعبة والأستاذ المحاضر والمساعد، مما ساهم في استئثار الفساد داخل أروقته، وأغرقها

بمفسدين ومرتشين ومتحرشين ومبتزين، وأشباه باحثين، أغلبهم من المتملقين للسلطة، ومن الباحثين عن رضاها، والطامحين في عطاياها، حتى انتشرت في المغرب في السنوات الأخيرة ظاهرة أساتذة جامعيين شبه متعلمين، أغلبهم بلا بحوث ولا كتب أو إصدارات أكاديمية، مستعدون لتقديم خدماتهم لمن يدفع أكثر، يرأسون مراكز بحوث ودراسات وهمية لا وجود لها على أرض الواقع، تجدهم يملؤون الشاشات والمواقع الاجتماعية، يتنافسون في ترديد الدعاية الرسمية للسلطة، والترويج لها، والتنظير الشفاهي لما يصدر عنها من قراراتٍ في تنافس حميم بينهم للتزلف إليها والتملق إلى أصحابها من ذوي النفوذ والجاه

وقد ساهمت الأحزاب المغربية، خاصة التي تفتقد الكفاءات والقواعد، في إفساد الجامعات المغربية، عندما فتحت أبوابها لكوادر انتهازية تلهث وراء المناصب والمزايا والامتيازات

وحتى لا نعمم، ما زالت الجامعات المغربية تزخر بكفاءات علمية، وشخصيات نزيهة، وأساتذة باحثين مرموقين في مجالاتهم، لكن أغلبهم إما مهقشون، أو مبعدون، أو مضايقون، أو محاربون، وبالتالي مقصيون عن مناصب المسؤولية داخل جامعاتهم، بسبب مواقفهم وآرائهم وبحوثهم العلمية والأكاديمية التي لا تجامل أو تنافق، وعدم قبولهم التحول إلى أبواب للدعاية الرسمية للسلطة أو لأحزابها يبدأ إصلاح الجامعة المغربية باكتسابها الاستقلالية التامة عن كل السلطات، لأنها في حد ذاتها تعتبر سلطة معنوية كبيرة تساهم في بناء الديمقراطية، والمواطنة الصالحة القائمة على أساس إدراك الحقوق والواجبات من قبل الأفراد والجماعات داخل المجتمع

وخطورة هذه الفضائح كونها باتت تهدد الجامعة، باعتبارها الصرح الذي يحرس القيم، وينمي الإحساس بالانتماء للمجتمع، ويعزز الوعي بحقوق المواطنة وواجباتها ومسؤولياتها، وعندما يسقط الصرح ينهار باقي البناء!